س١: أي من العمليات التالية من شأنها أن تؤثر بالنقص بمقدار متساوي على جانب الأصول من ناحية والخصوم وحقوق الملكية من ناحية أخرى

أ. سداد أحد المدينين للرصيد المستحق عليه بشيك.

ب. شراء لوازم مكتبية بالأجل.

ج. حصول المالك على مبلغ نقدي من الصندوق بقصد تخفيض رأس مال المنشأة.

د. لا شيء مما سبق.

س٢: يمكن أن تؤدي عملية حصول المنشأة على أصل إلى:

أ. زيادة أصل آخر. ب. نقص أحد الخصوم.

ج. جميع الإجابات السابقة صحيحة. د. لا شيء مما سبق.

س٣: يسجل الزيادة في عناصر الأصول والخصوم وحقوق الملكية بجعلها:

أ. مدينة. ب. دائنة. ج. لا شيء مما سبق.

س٤: سددت المنشأة مبلغ 60,000ريال مقابل مرتبات العمال المستحقة عن الشهر، فإن الطرف المدين للقيد المحاسبي هو:

أ. 60,000 حـ/ نقدية بالصندوق. ب. 60,000 حـ/ نقدية بالبنك.

ج. 60,000 حـ/ مصاريف رواتب. د. 60,000 حـ/ المسحوبات.

س٥: أخذ الخسائر المتوقعة قبل حدوثها، وعدم أخذ الأرباح المتوقعة إلا عند تحققها فعلًا، هو تطبيق لمبدأ

أ. التحقق. ب. الفترة المحاسبية. ج.المقابلة. د.الحيطة والحذر.

س٦: حقوق الملكية هي عبارة عن صافي زيادة الأصول عن الخصوم.

صواب – خطأ

س٧: يترتب على سداد المصروفات نقص الأصول وزيادة الخصوم ونقص حقوق الملكية.

صواب – خطأ

س٨: يمكن أن لا يترتب على بعض العمليات التي تقوم بها المنشأة أي تغيير في مجموع الأصول أو الخصوم.

صواب – خطأ

س٩: تعني قاعدة القيد المزدوج إثبات العملية مرتين في الدفاتر المحاسبية.

صواب – خطأ

س١٠: يؤثر سداد الالتزام المستحق على المنشأة للغير على حقوق الملكية.

صواب – خطأ